كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى
عدد خاص - 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

الشعبوية في الفكر السياسي و تأثيراتها على حقوق الإنسان

Populism in Political Thought and Its Impact on Human Rights

الكلمات المفتاحية: **الشعبوية، حقوق الانسان، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، الاقليات، الحقوق الفردية**.

Keywords: Populism، Human Rights، Social Justice، Democracy، Minorities، Individual Rights.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.45

م.م.طيبة جاسب حزام

الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية

Assist. Lect. Tayba Jasib Hizam
Mustansiriya University- college of political science
Flowlaw9@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث

تعد الشعبوية ظاهرة سياسية حديثة تتزايد قوتها في السياقات السياسية المعاصرة، وقد شكلت محط اهتمام كبير في الفكر السياسي المعاصر. يُفهم الفكر الشعبوي بشكل أساسي على أنه خطاب سياسي يطرح ذاته بوصفه ممثلاً للإرادة الشعبية، ويعارض النخب الحاكمة والمؤسسات التقليدية. إلا أن تأثيرات الشعبوية على حقوق الإنسان تثير تساؤلات جوهرية حول التوازن بين التعبير عن إرادة الشعب وحماية الحقوق الفردية والجماعية.

وفي السياقات الديمقراطية، يظهر تأثير الشعبوية بشكل متناقض على حقوق الإنسان. من جهة، قد تبدو الشعبوية في الظاهر وكأنها تعزز المساواة والعدالة الاجتماعية عبر طرح قضايا مثل توزيع الثروات والعدالة الاقتصادية. ولكن من جهة أخرى، تظهر الشعبوية في كثير من الأحيان ميلًا إلى تهميش حقوق الأقليات وتقديم مصالح الأغلبية على حساب الحقوق الأساسية للأفراد. الخطاب الشعبوي، الذي يركز على العداء للنخب، قد يؤدي إلى خلق بيئة سياسية تقيد الحريات الفردية وتقوّض من استقلالية المؤسسات الحقوقية.

وأحد أبرز أبعاد تأثير الشعبوية على حقوق الإنسان يظهر في محاولات تقليص سيادة القانون وتقويض حقوق الأقليات. في ظل صعود الحركات الشعبوية، تتزايد المخاوف بشأن تهديد حرية التعبير وحرية الصحافة، حيث تتبنى بعض الحكومات الشعبوية سياسات تقييدية تضر بالحريات العامة. هذا التوجه يتناقض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي تقوم على احترام كرامة الأفراد وحمايتهم من التعسف.

من ناحية أخرى، تزداد المخاوف من تآكل الديمقراطية نتيجة لتحولات الشعبوية. قد تسعى الأنظمة الشعبوية إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية مثل القضاء المستقل، مما يحد من حماية حقوق الإنسان. في كثير من الحالات، يُستخدم الخطاب الشعبوي لتبرير قمع الحركات الاجتماعية التي تدافع عن الحقوق المدنية والسياسية للأفراد.

في الختام، يظهر الفكر الشعبوي في تفاعل مع حقوق الإنسان كظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد. على الرغم من أن الشعبوية قد تعكس رغبة حقيقية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها في كثير من الحالات قد تكون تهديدًا حقيقيًا للحريات العامة وحقوق الأقليات. وبالتالي، يبرز ضرورة إجراء دراسة معمقة لفهم هذا التفاعل وتأثيره على مستقبل حقوق الإنسان في الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

Abstract

Populism in Political Thought: Its Impact on Human Rights

Populism is a modern political phenomenon whose influence is increasing in contemporary political contexts، and it has become a major focus in contemporary political thought. Populist thought is primarily understood as a political discourse that presents itself as representing the popular will، opposing ruling elites and traditional institutions. However، the impact of populism on human rights raises fundamental questions about the balance between expressing the will of the people and protecting individual and collective rights.

In democratic contexts، the impact of populism on human rights appears to be contradictory. On one hand، populism may seem to promote equality and social justice by raising issues such as wealth distribution and economic justice. On the other hand، populism often shows a tendency to marginalize the rights of minorities، prioritizing the interests of the majority at the expense of fundamental rights. The populist discourse، which focuses on hostility towards elites، may create a political environment that restricts individual freedoms and undermines the independence of human rights institutions.

One of the most prominent aspects of the impact of populism on human rights is seen in attempts to reduce the rule of law and undermine the rights of minorities. With the rise of populist movements، concerns grow about threats to freedom of expression and press freedom، as some populist governments adopt restrictive policies that harm public freedoms. This direction contradicts the fundamental principles of human rights، which are based on respecting the dignity of individuals and protecting them from arbitrariness.

On the other hand، there are growing concerns about the erosion of democracy due to the transformations brought about by populism. Populist regimes may seek to weaken democratic institutions، such as an independent judiciary، limiting the protection of human rights. In many cases، populist discourse is used to justify the suppression of social movements that defend civil and political rights.

In conclusion، populist thought interacts with human rights as a complex and multifaceted phenomenon. Although populism may reflect a genuine desire to address economic and social issues، it often poses a real threat to public freedoms and minority rights. Therefore، there is a need for an in-depth study to understand this interaction and its impact on the future of human rights in modern democratic systems.

المقدمـــــة

الشعبوية هي ظاهرة سياسية تتسم بتوجيه الخطاب السياسي نحو "الشعب" كمجموعة موحدة ضد "النخب" أو "النظام القائم"، وتستند إلى فكرة أن السلطة يجب أن تعود إلى الناس. في الفكر السياسي المعاصر، تُعتبر الشعبوية نوعًا من التعبير عن استياء الجماهير واحتجاجهم ضد السياسات التقليدية لكنها في بعض الأحيان تضعف المؤسسات الديمقراطية وتؤثر سلبًا على القيم الليبرالية مثل حقوق الإنسان. وغالبًا ما تستغل الحركات الشعبوية القضايا الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية، مما قد يؤدي إلى تقليص الحقوق الفردية أو تقويض الحريات المدنية. وعلى الرغم من أن الشعبوية قد تعكس تطلعات الشعب، إلا أنها قد تؤدي إلى استقطاب اجتماعي وتآكل النظام القانوني الذي يحمي حقوق الأفراد. لذلك، تتطلب دراسة تأثيرات الشعبوية على حقوق الإنسان تحليلًا دقيقًا لآليات تطبيقها ومدى تأثيرها على الأنظمة الديمقراطية.

الإشكالية:

تعدّ الشعبوية ظاهرة سياسية متنامية تُثير جدلاً واسعًا حول أثرها على الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ تدّعي تمثيل "إرادة الشعب" في مواجهة "النخب"، لكنها في الممارسة قد تُسهم في تقييد الحريات وتقويض القيم الليبرالية. ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى تؤثر الشعبوية في الفكر والممارسة السياسية على احترام مبادئ حقوق الإنسان في المجتمعات المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الشعبوية والفكر الديمقراطي؟
2. كيف تنعكس الخطابات الشعبوية على الحقوق المدنية والسياسية؟
3. هل تؤدي السياسات الشعبوية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية أم إلى تراجع الحقوق والحريات الأساسية

الفرضية:

يؤدي تصاعد الخطاب الشعبوي إلى تراجع في احترام حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق المتعلقة بحرية التعبير، وحقوق الأقليات، واستقلال القضاء، وذلك نتيجة تبني الشعبويين لسياسات تستند إلى إرادة الأغلبية وتهميش القيم الليبرالية والمؤسساتية.

الأهمية:

تكمن أهمية هذا البحث في فهم تأثير الشعبوية على حقوق الإنسان في الزمن المعاصر، خاصة في ظل تصاعد الحركات الشعبوية في العديد من الدول الديمقراطية. يمكن لهذا الفهم أن يساعد في تطوير آليات لحماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة الشعبوية، كما يقدم إضاءات حول كيفية التعامل مع هذه الحركات في المستقبل لضمان عدم التضحية بالحريات الفردية أو حقوق الأقليات مقابل تحقيق مصالح الأغلبية.

المنهجية:

1. المنهج الوصفي التحليلي (الأساسي):

تم استخدام المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الشعبوية من حيث تعريفها، أنواعها، وأصولها، ثم تحليل تأثيرها على حقوق الإنسان. هذا المنهج يُستخدم عادة في الدراسات السياسية والاجتماعية التي تتناول ظواهر معقدة تحتاج إلى تفسير وتحليل علاقاتها بعوامل أخرى.

2. المنهج المقارن (ضمني):

قارن البحث بين أنواع الشعبوية المختلفة (اليسارية، اليمينية، السلطوية، الإعلامية...) وأثر كل منها على حقوق الإنسان في سياقات مختلفة مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية.

3. المنهج التاريخي (جزئي):

تم توظيفه بشكل محدود عند الحديث عن أصول الشعبوية في القرن التاسع عشر وتطورها في القرن العشرين حتى الوقت المعاصر

الهيكلية:

تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة، سوف نتناول في المبحث الأول: الشعبوية في الفكر السياسي: تعريفها وأنواعها .ونتناول في المبحث الثاني: تأثيرات الشعبوية على أبرز حقوق الإنسان.

المبحث الاول

الشعبوية في الفكر السياسي

الشعبوية هي توجه سياسي يركز على التعبير عن مصالح وهموم الطبقات الشعبية، معارضة للطبقات النخبوية الحاكمة. وتهدف الشعبوية إلى إضفاء الشرعية على سياسات تُظهر الانحياز المباشر إلى قضايا المواطنين العاديين، وتعكس مشاعرهم وأفكارهم. وتتميز الشعبوية غالبًا بلغة حادة ضد النخب الاقتصادية و السياسية ، وتطرح نفسها كبديل للسياسات التقليدية. ورغم أنها قد تظهر كحلول بسيطة ومباشرة لمشاكل معقدة، فإن الشعبوية قد تؤدي أحيانًا إلى تعزيز الانقسامات المجتمعية وتعميق التوترات السياسية. يُنظر إلى الشعبوية باعتبارها ظاهرة متزايدة في العديد من الدول في الآونة الأخيرة، مما يثير نقاشات حول تأثيراتها على الديمقراطية والسياسات العامة.

المطلب الاول: تعريف الشعبوية وأصولها:

الشعبوية هي حركة أو توجه سياسي يركز على التعبير عن مصالح واحتياجات الجماهير العادية، وتستند إلى فكرة أن السلطة يجب أن تعكس إرادة الشعب بالكامل بعيدًا عن تأثيرات النخب الاقتصادية أو السياسية[1]. تُصوّر الشعبوية النخب الحاكمة كطبقة متعالية أو منفصلة عن هموم الشعب، وتدعي أنها تمثل الصوت الحقيقي للمواطنين العاديين. وغالبًا ما يعتمد الشعبويون على الخطاب العاطفي البسيط لجذب التأييد الشعبي، مما يجعلهم يقدمون حلولًا واضحة وبسيطة للمشاكل المعقدة التي يواجهها المجتمع[2].

تعود أصول الشعبوية إلى القرن التاسع عشر حيث ظهرت حركة "الشعبويين" في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر، التي كانت تدعو إلى تحسين وضع الفلاحين وتعزيز حقوقهم الاجتماعية والسياسية. ولكن تطور المفهوم الشعبوي في القرن العشرين ليصبح جزءًا من الحركات السياسية التي تعارض النظام القائم في العديد من الدول. في الفكر السياسي ترتبط الشعبوية بفكرة تقسيم المجتمع إلى "الشعب" و"النخب"، مع الاعتقاد بأن الشعب يمتلك القدرة على اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحته، في حين أن النخب قد تكون مشغولة بمصالحها الخاصة. وهذا الفكر يمكن ربطه بمفاهيم مثل الإرادة العامة لدى الفيلسوف جان–جاك روسو، الذي اعتقد أن الشعب هو مصدر السلطة، وكذلك بأفكار كارل شميت حول التمييز بين "الصديق" و"العدو" في السياسة[3].

مع مرور الوقت، ازداد تأثير الحركات الشعبوية في العالم. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، شهدت حركة "الشاي" (Tea Party) خلال فترة ولاية الرئيس باراك أوباما صعودًا قويًا، حيث كانت تعبر عن رفض للسياسات التي اعتُبرت بعيدة عن احتياجات الشعب. أما في أوروبا، برزت حركات شعبوية مثل حزب "البديل من أجل ألمانيا" (AfD) وحركة "الجبهة الوطنية" في فرنسا، التي تركز على قضايا مثل الهجرة والسيادة الوطنية وتعارض ما يُعتبر تهديدات من النخب السياسية[4].

ومع أن الشعبوية قد تبدو جذابة للعديد من الناس، خصوصًا في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أن لها مخاطر وتحديات كبيرة. من أبرز هذه المخاطر تبسيط القضايا المعقدة إلى حلول سطحية قد تكون غير قابلة للتحقيق أو قد تضر المجتمع في المستقبل. كما أن الشعبوية قد تؤدي إلى تعزيز الانقسامات في المجتمع حيث تُصوّر النخب كعدو يجب هزيمته، مما يزيد من التوترات بين الفئات المختلفة. إضافة الى ذلك، قد تكون الشعبوية أداة في يد قادة سلطويين يسعون إلى استغلالها لتحقيق مصالح شخصية أو لتقويض المؤسسات الديمقراطية[5].

لذا نستنتج أن الشعبوية تمثل رد فعل ضد الأنظمة السياسية التقليدية، ولكنها تحمل مخاطر تتعلق بتبسيط القضايا، وتعميق الانقسامات الاجتماعية، وتقديم حلول قد تكون غير فعّالة أو حتى ضارة.

المطلب الثاني: أنواع الشعبوية في الفكر السياسي:

اولا: الشعبوية اليسارية

تركز الشعبوية اليسارية على الدفاع عن مصالح الطبقات العاملة والفئات المهمشة. يتمحور خطابها حول نقد النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يُنظر إليه على أنه غير عادل ويسهم في تعزيز الفوارق الطبقية. وتدعو هذه الحركات إلى سياسات أكثر عدلاً اقتصادياً واجتماعياً، مثل تحسين نظام الرعاية الصحية العامة، زيادة حقوق العمال ، والتعليم المجاني[6]. الشعبوية اليسارية تروج لتوزيع الثروات بشكل أكثر عدلاً وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية، من أبرز الأمثلة على هذه الحركات في تاريخ أمريكا اللاتينية، مثل الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز الذي اتبع سياسات شعبوية اشتراكية تهدف إلى تحسين وضع الفقراء ومواجهة التأثيرات السلبية للنيوليبرالية[7].

ثانيا: الشعبوية اليمينية

الشعبوية اليمينية تركز على الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية، وغالباً ما تتسم بمعارضة للهجرة والعولمة. تُستخدم هذه الشعبوية لتسليط الضوء على القيم الثقافية والدينية التقليدية، وتعتبر الهجرة تهديدًا لهذه القيم. كما ترى أن النخب الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الغربية قد تخلت عن مصالح الشعب لصالح قوى خارجية، مثل المهاجرين أو الشركات متعددة الجنسيات. شعبوية اليمين تدعو إلى تعزيز السيادة الوطنية وغالبًا ما تكون معارضة للاتحادات السياسية مثل الاتحاد الأوروبي. ومن أبرز الأمثلة على هذه الحركات: "حزب البديل من أجل ألمانيا" في ألمانيا و"الجبهة الوطنية" في فرنسا[8].

ثالثا: الشعبوية الديمقراطية المباشرة

يسعى هذا النوع من الشعبوية إلى تعزيز الديمقراطية المباشرة من خلال إشراك الشعب بشكل أكبر في اتخاذ القرارات السياسية. يتسم هذا النوع بدعوات لإجراء استفتاءات شعبية أو استشارات مباشرة مع المواطنين حول القضايا المهمة بدلاً من الاعتماد على النخب السياسية المنتخبة. ويعبر هذا الاتجاه عن رغبة في تقليل تأثير المؤسسات السياسية التقليدية من خلال تقوية دور الشعب في صنع القرار. الحركات الشعبوية التي تدعو إلى الاستفتاءات الشعبية حول القضايا الرئيسية مثل الاستقلال الوطني أو العضوية في الاتحاد الأوروبي، مثل استفتاء بريطانيا بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، تمثل هذا النوع[9].

رابعا: الشعبوية السلطوية:

في هذا النوع، يستخدم القادة الشعبويون خطابًا شعبويًا لتوطيد سلطتهم الشخصية وتعزيز حكمهم الاستبدادي. وعلى الرغم من أن هذه الحركات قد تبدأ بالترويج لحقوق الشعب ومطالبهم، إلا أنها قد تُستغل لتحقيق مصالح القادة الذين يسعون إلى تقويض الديمقراطية والحريات العامة. يتم تبرير السياسات القمعية من خلال الادعاء بأنها تعكس رغبات الشعب، لكن في الواقع يتم استغلال هذا الخطاب لتوسيع سلطات الحاكم وتقليص الحريات السياسية. قادة مثل فيكتور أوربان في المجر ورجب طيب أردوغان في تركيا يمثلون مثالاً على هذا النوع من الشعبوية التي تتقاطع مع السياسات السلطوية[10].

خامسا: الشعبوية الإعلامية (الرقمية)

تعتمد الشعبوية الإعلامية أو الرقمية على استخدام وسائل الإعلام الحديثة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنقل الرسائل الشعبوية مباشرة إلى الجمهور دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين. وتستغل هذه الحركات وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر لخلق خطاب مباشر يصل إلى الجمهور الكبير بسرعة وسهولة، متجاوزة الرقابة أو الإعلام التقليدي. يمكن أن تكون هذه الشعبوية فعّالة في جذب الجماهير الشابة التي تتابع الأخبار والمحتوى السياسي عبر الإنترنت. في بعض الحالات، يُستغل هذا النوع من الشعبوية لنشر معلومات مغلوطة أو تبسيط القضايا السياسية المعقدة من أجل تحقيق أغراض سياسية معينة[11].

وبناءً على ماسبق تعكس هذه الأنواع المختلفة من الشعبوية تعدد التوجهات التي يمكن أن تأخذها الحركات الشعبوية في الفكر السياسي. بينما تهدف بعضها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية، يركز البعض الآخر على تعزيز الهوية الوطنية أو تقوية سلطة القادة المستبدين.

المبحث الثاني

تأثيرات الشعبوية على أبرز حقوق الإنسان

تعد الشعبوية أحد التيارات السياسية التي أظهرت تأثيرًا كبيرًا في الساحة العالمية، حيث تركز على تمثيل إرادة "الشعب" ضد النخب السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من الوعود التي تقدمها الحركات الشعبوية بتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية ، فإن تأثيراتها على حقوق الإنسان تثير تساؤلات جوهرية. فالشعبوية قد تتسبب في تهديد الحقوق المدنية مثل حرية التعبير والصحافة، وقد تؤدي إلى تراجع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بسبب التركيز على سياسات قصيرة المدى تضر بالفئات الأكثر ضعفًا. يتناول هذا المبحث تأثير الشعبوية على حقوق الإنسان، من خلال تحليل كيفية تأثير هذه الحركات على الحقوق الأساسية للأفراد، والتحديات التي تطرحها على المفاهيم التقليدية لحقوق الإنسان في سياقات سياسية متغيرة.

المطلب الأول: الشعبوية والحقوق المدنية والسياسية:

تعد الحقوق المدنية والسياسية من الأسس التي تقوم عليها الديمقراطيات الحديثة، حيث تشمل الحق في التعبير عن الرأي، الحق في المشاركة السياسية، حق حرية الصحافة، وحقوق الأقليات، وهي الحقوق التي تكفل للأفراد حرياتهم الأساسية. في ظل الحركات الشعبوية التي

تصاعدت في العديد من الدول في العقدين الأخيرين، ظهرت تساؤلات حول تأثير هذه الحركات على الحقوق المدنية والسياسية. هذه الحركات التي تعتمد على تعزيز إرادة "الشعب" ضد النخب السياسية، قد تتبنى سياسات تؤثر بشكل مباشر في الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

أولاً: حرية التعبير والصحافة

من أبرز الحقوق المدنية التي قد تتأثر بتوجهات الشعبوية هي حرية التعبير وحرية الصحافة.و في العديد من الحالات، تميل الحركات الشعبوية إلى إضعاف وسائل الإعلام المستقلة، بل وتوجيه حملات تهدف إلى تشويه سمعتها. غالبًا ما يتم استخدام خطاب الشعبوية لتشويه وسائل الإعلام المعترضة أو المعارضة ووصفها بأنها "أعداء الشعب" أو "أدوات النخب". هذا النوع من الخطاب يقوض ثقة الجمهور في الإعلام المستقل ويزيد من تهميشه. إضافة إلى ذلك، قد تُفرض قيود على حرية التعبير، خاصة في السياقات التي ترى فيها الحركات الشعبوية أن هناك تهديدًا لأجندتها السياسية أو لقيمها الشعبوية[12].

وعلى سبيل المثال، في بعض الدول التي شهدت صعودًا للحركات الشعبوية، تم تقليص الحريات الصحفية تحت شعارات حماية "الأمن القومي" أو "وحدة الشعب"، مما أدى إلى تضييق الخناق على وسائل الإعلام وتصفية الأصوات المعارضة. في حالات معينة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فرض رقابة على المحتوى الإعلامي أو حتى اتخاذ إجراءات قانونية ضد الصحافيين الذين ينتقدون النظام الشعبوي الحاكم[13].

ثانيًا: حقوق الأقليات والمجموعات الهشة

الشعبوية، بتركيزها على "إرادة الشعب" وتقديمها للمصالح العامة كما لو كانت مرتبطة بالمجتمع الأكثر عددًا، قد تهدد حقوق الأقليات والمجموعات الهشة في المجتمع. في كثير من الأحيان، تؤدي هذه الحركات إلى تبني خطاب يميل إلى الاستعلاء القومي أو الثقافي ، مما يؤدي إلى التهميش أو انتهاك حقوق الأقليات الدينية ، العرقية، أو الجنسية. تتجاهل الحركات الشعبوية في بعض الأحيان التنوع الاجتماعي في الدول الحديثة وتدعم سياسات تهمش هذه الأقليات أو تقيد حقوقهم[14].

ففي العديد من البلدان الأوروبية التي شهدت صعود الشعبوية، تم تبني سياسات تقييدية تجاه اللاجئين والمهاجرين، متخذة مواقف معادية للهجرة تحت مبرر حماية الثقافة الوطنية. في

هذه الحالات، يتم تقليص حقوق الأقليات في العيش بكرامة ومساواة، مما يعزز من التوترات الاجتماعية والانقسام داخل المجتمعات.

ثالثًا: حق المشاركة السياسية والانتخابات

الشعبوية تؤثر أيضًا على الحق في المشاركة السياسية حيث تسعى بعض الحركات الشعبوية إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية التي تضمن تمثيلًا حقيقيًا وعادلًا للمواطنين. في بعض الحالات، يمكن أن تتخذ الحركات الشعبوية إجراءات تهدف إلى تقليص استقلالية النظام القضائي، أو تقويض دور الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني في التأثير على القرارات السياسية. كما قد تُحارب القوانين الانتخابية التي تضمن التعددية السياسية وحق المعارضة في التعبير عن آرائها، مما يحد من الحرية السياسية وحق الأفراد في اختيار ممثليهم [15].

في حالات معينة، قد تسعى الحركات الشعبوية إلى تعزيز سلطة الرئيس أو الحكومة على حساب الفصل بين السلطات، مما يؤدي إلى تقليص دور البرلمان أو القضاء في الرقابة على السلطة التنفيذية. وهذا النوع من التركيز على السلطة التنفيذية يمكن أن يقوض الحقوق المدنية والسياسية، حيث يصبح الأفراد أقل قدرة على التعبير عن آرائهم أو الاعتراض على السياسات الحكومية[16].

رابعًا: الاستقطاب الاجتماعي والسياسي

من التأثيرات الأخرى التي قد تطرأ نتيجة صعود الحركات الشعبوية هو الاستقطاب الاجتماعي والسياسي. تشتهر الحركات الشعبوية بتقديم خطاب شعبوي يقسم المجتمع إلى "نحن" مقابل "هم"، أي الشعب ضد النخب. وهذا الخطاب الاستقطابي يمكن أن يسبب انقسامًا في المجتمعات، حيث قد يصبح من الصعب على الأفراد التعبير عن آرائهم أو الانخراط في حوار سياسي بناء دون أن يتم تصنيفهم كأعداء أو خونة. قد يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، ويزيد من الانقسامات الاجتماعية التي قد تعرقل تطور الديمقراطية وتعزيز الحريات الفردية [17].

المطلب الثاني: الشعبوية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية:

تعد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من العوامل الرئيسية التي تؤثر في رفاهية الأفراد وجودة حياتهم، حيث تشمل الحق في التعليم، الصحة، العمل، والرعاية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الحركات الشعبوية تقدم نفسها كحركات تمثل مصالح الشعب وتعد بتعزيز رفاهية

المواطنين، إلا أن السياسات الشعبوية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى تأثيرات سلبية على هذه الحقوق.

أولاً: تأثير الشعبوية على الحق في التعليم

الشعبوية في بعض الأحيان قد تدفع إلى تبني سياسات تعليمية تركز على تقليص الإنفاق العام في مجالات التعليم، خاصةً في القطاعات التي لا تُعتبر ذات أولوية بالنسبة للأيديولوجيا الشعبوية. قد تُعطى الأولوية لبرامج تعليمية محدودة تسهم في تعزيز الانتماء الوطني أو الثقافي على حساب البرامج التعليمية التي تهدف إلى تعزيز التفكير النقدي وتعليم القيم الديمقراطية. نتيجة لهذه السياسات، يمكن أن يعاني النظام التعليمي من نقص في التمويل، بالتالي يؤثر سلبًا على جودة التعليم ويزيد من الفجوات الاجتماعية في الوصول إلى التعليم الجيد بين مختلف الطبقات الاجتماعية[18].

ثانيًا: تأثير الشعبوية على الحق في الرعاية الصحية

فيما يتعلق بالحق في الرعاية الصحية، فإن الحركات الشعبوية قد تتبنى سياسات تهدف إلى خفض الإنفاق على النظام الصحي العام، تحت شعار تقليص البيروقراطية أو محاربة الفساد. ففي بعض الحالات، قد يتم تقليص البرامج الصحية الموجهة للفئات الفقيرة أو الضعيفة، مما يؤدي إلى تدهور نوعية الخدمات الصحية المتاحة لتلك الفئات. كما أن الشعبوية قد تسعى إلى تشجيع الحلول الصحية قصيرة المدى التي قد لا تكون مستدامة، مثل زيادة الإنفاق على علاجات معينة دون التركيز على تحسين بنية النظام الصحي بشكل عام، مما يعرض الفئات الأكثر ضعفًا إلى مزيد من المخاطر الصحية[19].

ثالثًا: تأثير الشعبوية على الحقوق الاقتصادية والعمالية

الشعبوية قد تؤدي أيضًا إلى تبني سياسات اقتصادية تضر بالطبقات العاملة والفئات ذات الدخل المحدود. في بعض الأحيان يتم التركيز على سياسات حماية الوظائف المحلية في مجالات محددة، مثل فرض قيود على التجارة الدولية أو تقييد حرية الشركات في نقل الأعمال إلى خارج الحدود. بينما قد يبدو هذا الأمر مفيدًا على المدى القصير، فإنه قد يؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني على المدى الطويل من خلال تقليل الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النزعات الحمائية التي قد تضر بمستوى الإنتاجية وتخلق بيئة اقتصادية غير مرنة[20].

علاوة على ذلك، قد لا تركز الحركات الشعبوية على معالجة قضايا الفقر بشكل جاد أو تحسين مستويات الأجور، بل قد تُركز على وعود اقتصادية قصيرة الأجل تكون غير قابلة للتحقيق، مما يفاقم من مشكلات الفقر والبطالة دون تقديم حلول حقيقية.

رابعًا: تأثير الشعبوية على العدالة الاجتماعية

تسعى الحركات الشعبوية أحيانًا إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروات، إلا أن هذه السياسات قد تركز على قطاع أو فئة معينة من المجتمع مما يؤدي إلى تهميش فئات أخرى. سياسات الشعبوية قد تكون شديدة التأثير على بعض الطبقاتمثل الفئات الريفية، أو الطبقة العاملة ، بينما لا تعطي الاهتمام الكافي للفئات الأخرى مثل الأقليات أو الفئات المهمشة. هذا النوع من التوزيع غير المتوازن قد يساهم في تعزيز التفاوت الاجتماعي ويزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء[21].

الخـــاتمة

تعتبر الشعبوية ظاهرة معقدة تتداخل فيها تطلعات الشعب مع استجابة النخب الحاكمة. رغم أنها قد تكون تعبيرًا عن احتجاج ضد السياسات التقليدية، فإنها قد تهدد القيم الديمقراطية مثل حقوق الإنسان والحريات الفردية. باستخدام القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، قد تحقق الحركات الشعبوية مكاسب سياسية على حساب النظام القانوني. لذا، يتطلب تأثير الشعبوية على حقوق الإنسان تحليلًا دقيقًا للعلاقة بين القوة الشعبية والقيود الديمقراطية. من الضروري أن يتبنى صانعو السياسات نهجًا نقديًا للحفاظ على توازن بين تمكين الشعب وحماية الحقوق الأساسية. بذلك، يمكن ضمان استمرارية العدالة والمساواة في النظام الديمقراطي.

الاستنتاجات:

1. الصراع بين الشعب والنخبة: الشعبوية تروج لفكرة وجود فجوة بين الشعب والنخب، مما قد يضر بالحقوق الأساسية.
2. تقويض المؤسسات الديمقراطية: الشعبوية قد تؤدي إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية مثل القضاء ووسائل الإعلام، مما يؤثر على الحريات.
3. التحريض على العنف والكراهية: بعض الحركات الشعبوية قد تشجع على العداء ضد الأقليات، مما يضر بحقوق الإنسان.
4. تهديد حقوق الأقليات: الشعبوية قد تهمش حقوق الأقليات لصالح "إرادة الشعب" الأكبر.

5. التأثير على الحريات المدنية: الشعبوية قد تؤدي إلى تقييد الحريات مثل حرية التعبير والتجمع.

التوصيات:

1. تعزيز التعليم السياسي والوعي العام: يجب تعزيز ثقافة الوعي السياسي بين المواطنين لتمكينهم من فهم تأثيرات الشعبوية والتفريق بين السياسات التي تحترم حقوق الإنسان والسياسات الشعبوية التي قد تؤدي إلى تقليص الحريات.

2. تعزيز المؤسسات الديمقراطية والقضائية: يجب ضمان استقلالية المؤسسات القانونية والقضائية لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على النظام القانوني في مواجهة الضغوط الشعبوية التي قد تسعى لتقويضها.

3. توفير حلول اجتماعية واقتصادية شاملة: ينبغي تقديم حلول طويلة الأمد للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من الحلول الشعبوية السطحية التي قد تستغل الأزمات لتحقيق مكاسب سياسية.

4. دعم الحوار الوطني والشامل: تشجيع الحوار بين جميع الأطراف، بما في ذلك النخب السياسية والمجتمع المدني، من أجل معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بطريقة تعزز الوحدة الوطنية وتحترم حقوق الأفراد.

5. تقوية الرقابة والمساءلة: يجب على الحكومات والمجتمعات ضمان وجود آليات رقابة فعالة على السياسات الشعبوية للتأكد من أنها لا تضر بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الهـــوامـــش

(1) فرانك ستنغل، ديفيد ماكدونالد، ديرك نابرز، الشعبوية والسياسة العالمية، المركز العربي للابحاث، ، 2022م ، ص73.

(2) خالد منه وعبد القادر عبد العالي وأخرون، حراك 22فبراير 2019 في الجزائر انتفاضة واحدة ومقاربات شتى، ط1، المركز العربي للابحاث، قطر، 2023م ، ص176.

(3) كاس كوده وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، ط1، المركز العربي للابحاث، بيروت، 2020م، ص50_52.

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) عبد الله العليمي، الشعبوية والازمات الاقتصادية، :دراسة تحليلة، مجلة الاقتصاد السياسي، الرياض، 2018م، ص 33_40.

(6) ناديا أورييناتي، أنا الشعب كيف حولت مسار الشعبوية الديمقراطية ، دار الساقي للنشر، 2022م، ص500.

(7) كاس كوده وكريستوبل روفيرا كالتواسر، مقدمة مختصرة في الشعبوية، مصدر سبق ذكره، ص34.

(8) بيير روز انفالون، قرن من الشعبوية :التاريخ والنظرية والنقد، ط1، المركز العربي للابحاث، بيروت، 2022م، ص87_88.

(9) عزمي بشارة، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية، سياسات عربية مجلد7، العدد40، 2019م، ص 28_30.

(10) بدرخان عبد الكريم، في العنصرية الثقافية، ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2024م ، ص 69_70.

(11) حسن أوريد، اغراء الشعبوية في العالم العربي الاستعباد الطوعي الجديد، المركز الثقافي العربي للنشر، المغرب، 2024م ، ص 2019.

(12) نهى ميلور، الصحافة العربية الحديثة المشكلات والتوقعات، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2012م، ص148.

(13) علي عبد الفتاح، الصحافة الالكترونية، دار اليازوري للنشر، بيروت، 2016م، ص110_112.

(14) مجموعة مؤلفون، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ، 2017م، ص 233.

(15) نورا لافي واحلام حجاجي وأخرون، تأملات حول المشاركة السياسية في المنطقة العربية مطلع العشرين، الآن ناشرون وموزعون، 2024م، ص57.

(16) عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته _دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ط1، المركز العربي للابحاث، قطر، 2020م، ص18_19.

(17) جمال محمد أحمد، الاعلام السياسي، دار المناهل للنشر، 2015 م ، ص189.

(18) محمد أركون، حين يستيقظ الاسلام، دار الساقي للنشر، 2019م ، ص75.

(19) بيير سلامة، جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، افريقيا الشرق للنشر والتوزيع ، 1992م ، ص32.

(20) محمد السيد سعيد، رجال الاعمال الديمقراطية وحقوق الانسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2001م ، ص30.

(21) مهند حميد مهيدي. صعود اليمين الشعبوي الأمريكي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز العربي للابحاث ط1، بيروت، 2023م، ص52_54.

المصـــــــادر

I. أركون، محمد. حين يستيقظ الإسلام. دار الساقي للنشر، 2019م، ص75.

II. أوربيناتي، ناديا. أنا الشعب: كيف حولت مسار الشعبوية الديمقراطية. دار الساقي للنشر، 2022م، ص500.

III. بدرخان، عبد الكريم. في العنصرية الثقافية. ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2024م، ص69–70.

IV. بشارة، عزمي. الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. ط1، المركز العربي للأبحاث، قطر، 2020م، ص18–19.

V. بشارة، عزمي. الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية. سياسات عربية، مجلد 7، العدد 40، 2019م، ص28–30.

VI. بيير، روز أنفالون. قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد. ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2022م، ص87–88.

VII. بيير، سلامة. جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب. أفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 1992م، ص32.

VIII. جمال، محمد أحمد. الإعلام السياسي. دار المناهل للنشر، 2015م، ص189.

IX. خالد، منه، وعبد القادر عبد العالي وآخرون. حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر: انتفاضة واحدة ومقاربات شتى. ط1، المركز العربي للأبحاث، قطر، 2023م، ص176.

X. حسن، أوريد. إغراء الشعبوية في العالم العربي: الاستعباد الطوعي الجديد. المركز الثقافي العربي للنشر، المغرب، 2024م، ص2019.

XI. عبد الله، العليمي. الشعبوية والأزمات الاقتصادية: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد السياسي، الرياض، 2018م، ص33–40.

XII. عبد الفتاح، علي. الصحافة الإلكترونية. دار اليازوري للنشر، بيروت، 2016م، ص110–112.

XIII. عزمي، بشارة. الانتقال الديمقراطي وإشكالياته – دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. ط1، المركز العربي للأبحاث، قطر، 2020م، ص18–19.

XIV. فرانك، ستنغل، ديفيد ماكدونالد، وديرك نابرز. الشعبوية والسياسة العالمية. المركز العربي للأبحاث، 2022م، ص73.

XV. كاس، كوده، وكريستوبل روفيرا كالتواسر. مقدمة مختصرة في الشعبوية. ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2020م، ص34، 50–52.

XVI. مجموعة مؤلفين. المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي. المركز العربي للأبحاث، 2017م، ص233.

XVII. مهند، حميد مهيدي. صعود اليمين الشعبوي الأمريكي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية. ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2023م، ص52–54.

XVIII. ميلور، نهى. الصحافة العربية الحديثة: المشكلات والتوقعات. ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2012م، ص148.

XIX. محمد، السيد سعيد. رجال الأعمال، الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2001م، ص30.

XX. نافي، نورا لافي، وأحلام حجاجي وآخرون. تأملات حول المشاركة السياسية في المنطقة العربية مطلع العشرين. الآن ناشرون وموزعون، 2024م، ص57.

References

I. Arkoun، Mohammed. When Islam Awakes. Dar Al-Saqi Publishing، 2019، p.75.

II. Urbinati، Nadia. I، the People: How Populism Transformed Democracy. Dar Al-Saqi Publishing، 2022، p.500.

III. Badrkhan، Abdul Karim. On Cultural Racism. 1st ed.، Arab Center for Research and Policy Studies، Beirut، 2024، pp.69–70.

IV. Bishara، Azmi. Democratic Transition and Its Dilemmas: A Theoretical and Comparative Applied Study. 1st ed.، Arab Center for Research and Policy Studies، Qatar، 2020، pp.18–19.

V. Bishara، Azmi. Populism and the Permanent Crisis of Democracy. Arab Politics Journal، Vol. 7، No. 40، 2019، pp.28–30.

VI. Rosanvallon، Pierre. The Century of Populism: History، Theory، and Critique. 1st ed.، Arab Center for Research and Policy Studies، Beirut، 2022، pp.87–88.

VII. *Salama، Pierre. The Dialectic of State and Society in Morocco. Afrique Orient Publishing and Distribution، 1992، p.32.*

VIII. *Jamal، Mohammed Ahmed. Political Communication. Dar Al-Manhal Publishing، 2015، p.189.*

IX. *Khallad، Munah، Abdelkader Abdel Aali، et al. The February 22، 2019 Movement in Algeria: One Uprising and Multiple Approaches. 1st ed.، Arab Center for Research and Policy Studies، Qatar، 2023، p.176.*

X. *Ourid، Hassan. The Temptation of Populism in the Arab World: The New Voluntary Servitude. Arab Cultural Center for Publishing، Morocco، 2024، p.2019.*

XI. *Al-Alimi، Abdullah. Populism and Economic Crises: An Analytical Study. Journal of Political Economy، Riyadh، 2018، pp.33–40.*

XII. *Abdul Fattah، Ali. Electronic Journalism. Dar Al-Yazouri Publishing، Beirut، 2016، pp.110–112.*

XIII. *Bishara، Azmi. Democratic Transition and Its Dilemmas: A Theoretical and Comparative Applied Study. 1st ed.، Arab Center for Research and Policy Studies، Qatar، 2020، pp.18–19. (Duplicate citation(*

XIV. *Stengel، Frank، David MacDonald، and Dirk Nabers. Populism and World Politics. Arab Center for Research and Policy Studies، 2022، p.73.*

XV. *Mudde، Cas، and Cristóbal Rovira Kaltwasser. A Short Introduction to Populism. 1st ed.، Arab Center for Research and Policy Studies، Beirut، 2020، pp.34، 50–52.*

XVI. *Multiple Authors. The Sectarian Question and the Making of Minorities in the Arab World. Arab Center for Research and Policy Studies، 2017، p.233.*

XVII. *Muhannad، Hamid Muhaydi. The Rise of American Right-Wing Populism and Its Impact on the System of International Economic Relations. 1st ed.، Arab Center for Research and Policy Studies، Beirut، 2023، pp.52–54.*

XVIII. *Mellor، Noha. Modern Arab Journalism: Problems and Prospects. 1st ed.، Obeikan Library for Publishing، Riyadh، 2012، p.148.*

XIX. *Mohammed، El-Sayed Saeed. Businessmen، Democracy، and Human Rights. Cairo Center for Human Rights Studies، 2001، p.30.*

XX. Lafi، Noura، Ahlam Hajjaji، et al. Reflections on Political Participation in the Arab Region at the Turn of the Century. Alaan Publishers and Distributors، 2024، p.57